مجلة الرائد

العدد : ٢٢٥ الموافق في ذو القعدة ١٤٢١ هجري ٢ / ٢٠٠١ ميلادي

عنوان المقال : العمل الجمعوي رهان المستقبل	بقلم : أ. رشيد أبو أسامة

مدخل :

لا يمكن لأي مشروع بشري، أيا كان حجمه، أن يستمر في التبلور، أو أن يحقق مسعاه، إلا إذا قام على رؤية وجيهة وواضحة، تحدد مقاصده الكبرى وترسم خطاه المرحلية وتضبط وسائله .

وفي غياب هذه الرؤية، لن يستمر هذا المشروع على قيد الحياة إلا مادامت حماسة أصحابه متوقدة ومتجددة؛ ولكن ما أصعب أن تعمر الحماسة طويلا، فسرعان ما تخبو لتحسم الجولة لصالح إكراهات الواقع الذي لا يحابي أحدا. وعند ذلك لا يمكن الاستمرار إلا بشكل اصطناعي وقصري، والذي غالبا ما تكون ضريبته البشرية والمادية جد وخيمة.

ولعل أضخم مشروع تغييري انكسر خلال القرن المنصرم، بشكل رهيب، رغم الإجراءات الرهيبة التي اتخذت لإبقائه على قيد الحياة، هو الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي.

وكما تنطبق هذه السنة على المشاريع الكبرى، تنطبق كذلك على المشاريع الصغرى؛ لذا يتوخى هذا البحث رسم الخطوط العامة لرؤية يمكن أن تؤطر العمل الجمعوي في واقعنا المعاصر.

إن أهم ما أضحى يميز ساحة الإصلاح والتغيير على المستوى العالمي، هو انحسار الإقبال على العمل السياسي الحزبي مقابل ازدهار واضح للعمل الجمعوي ضمن ما أصبح يسمى بمؤسسات المجتمع الأهلي أو المجتمع المدني .

ولعل تراجع شعبية الأحزاب السياسية يعود بالدرجة الأولى إلى كونها تعمل لتحقيق مصالح مموليها أكثر مما تهتم بهموم وتطلعات ناخبيها؛ وهذا ما جعل إطار تأثيرها محدودا ومحدد سلفا بما تسمح به مصلحة رأس المال بالدرجة الأولى . **يقول كريستيان دو بري**، متحدثا عن الانتخابات الرئاسية الأخيرة في فرنسا:" يجب أن تخضع برامج الحكومة لشروط الأغنياء حتى تكون مقبولة؛ ولقد اجتهد السادة "بالادور" و "شيراك" و "جوسبان" في هذا الاتجاه؛ يجب أن تكون التزاماتهم مطابقة بشكل دقيق لعالم الأعمال المُعولم . والمطلوب من الحكومة أن تعمل على تأمين حرية المبادلات والأعمال، و

تضمن استقرار العملة والأسعار، وتخفض من نسبة الفائدة والعجز العمومي، وتؤمن " عدم التقنين (**La déréglementation**) " والخصخصة، ثم تقلص من تكلفة الشغل والحقوق الاجتماعية؛ وكل من حاد عن هذا المسار ، ولو شفويا، يعاقب وبسرعة(..) يخضع رؤساء الدول والحكومات في فرنسا وغيرها للوصاية المطلقة للسوق ، وقد قبلوا أن يكونوا مسؤولين أمامه. وفي وسعه أن يعاقبهم في أي وقت شاء [i]".

أما في الولايات المتحدة، فـ"لا تتوفر الأحزاب السياسية على أية بنية متينة؛ إنها عبارة عن تكتل لمنظمات على مستوى المدن والولايات، وتكتل لمصالح مختلفة، ولمجموعات الضغط، وكلها ترتبط بمموليها أكثر من ارتباطها بناخبيها." [لوموند ديبلوماتيك- ديسمبر ١٩٩١]. أما مؤسسات المجتمع المدني فقد بز دورها الفعال يومي١ و٢ من شهر ديسمبر ١٩٩٩ بمدينة سياتل بالولايات المتحدة، حيث شن عشرات الآلاف من خصوم المنظمة العالمية للتجارة، من منظمات غير حكومية ومعاهد للبحوث، ومنظمات بيئية ونقابية، وفلاحية، وخبراء ومفكرين وفنانين، سلسلة من التظاهرات والاحتجاجات، أدت في النهاية إلى إفشال جولة من أعمال المنظمة العالمية للتجارة .

وعند تحليل أزمة العالم الإسلامي، يتضح بجلاء أن العمل الجمعوي هو رهان الإصلاح والتغيير المستقبلي ؛، لكن شريطة أن يكون مستوعبا لطبيعة الأزمة حتى يتنوع بتنوع التحديات، ويتفاعل مع مختلف التحولات، ويعتمد الخطاب المحقق للغايات.

وسنتناول من خلال هذا العرض:

- طبيعة الأزمة التي يعاني منها العالم الإسلامي.
- المحاور الكبرى للإصلاح.
- الواجبات العملية التفصيلية.
- المواصفات المطلوبة من العمل الجمعوي.

طبيعة الأزمة التي يعاني منها العالم الإسلامي.

أثبت التاريخ أن أي مشروع للإصلاح يتعارض مع هوية وفطرة أية أمة من الأمم لن يكتب له الفلاح ؛ فـالثقافة بصفتها عامل تماسك وانسجام دور أساسي في التنمية وليست الصعوبات التنموية التي تجدها بعض الدول، بغريبة عن الصدمة الثقافية التي تلقتها وتعتبر القارة الإفريقية التي تقدر ساكنتها بـ ٦٠٠ مليون نسمة، أكثر من تعرض للتدمير الثقافي، مما يفسر أن إنتاجها لا يساوي إلا ١,٢ % من الإنتاج العالمي، وهو أقل من ثلثي إنتاج فرنسا [ii].أما إنتاج إفريقيا ما وراء الصحراء فلا يتجاوز إنتاج بلجيكا أو هولندا .[iii]

لذا سيكون الحديث هنا عن العمل الإسلامي على اعتبار أنه الوحيد الذي يحمل مشروعا يتماهى مع عقيدة الأمة وهويتها.

فعند انطلاق العمل الإسلامي المعاصر، في الربع الثاني من القرن المنصرم، كان الاعتقاد السائد هو أن جوهر أزمة العالم الإسلامي كانت تكمن في الجانب السياسي، ولقد كان لهذا التوجه ما يبرره ضمن الظروف المحلية والدولية التي ميزت تلك الحقبة التاريخية، وخاصة خلال العقود الأولى من الاستقلال. فلقد كانت البوابة السياسية في غالب الأحيان مدخلا للاستعمار والتغريب ، وكانت الدولة القطرية تتمتع آنذاك بنوع من السيادة والاستقلالية الظاهريتين، يغري ويوحي بإمكانية التغيير السياسي المحلي المستقل؛ كما كانت الحرب الباردة تفسح المجال لهامش لا بأس به من المناورات السياسية. غير أن مسيرة هذا العمل إضافة إلى ما عرفه العالم من أحداث وتحولات ، أبانت بأن التردي السياسي ليس إلا الوجه البارز لأزمة حضارية شاملة، يتحمل الغرب القسط الأوفر فيها، و يكتوي بنارها ليس المسلمون فحسب، بل كل مستضعفي الأرض، بما فيهم أبناء الغرب أنفسهم . وإن كان لا يجادل أحد في كون معظم بلاد العالم الإسلامي، تعيش على المستوى السياسي ألوانا من الاستبداد والتسلط وهضم الحقوق؛ فتجدر الإشارة إلى أن هذا التخلف السياسي ليس إلا الوجه الكالح والبارز لأزمة أعمق تتداخل فيها عوامل الفساد الداخلية والإكراهات والضغوطات والاعتداءات الخارجية، والمخلفات التاريخية والجغرافية.

ولم يتعرض العالم الإسلامي خاصة لأشد الضغوط وأقسى العدوان كما نراه اليوم في شتى المواقع، إلا لما يمثله الإسلام من بعد حضاري يتناقض مع العالمانية والعنصرية والعدوانية الغربية، كما أن أشد ما يخشاه الغرب هو أن يتحول الإسلام، إذا ما استعاد حيويته إلى ما سماه فرانسوا بورجا،

بـ"صوت الجنوب"، حيث يعتبر بورجا " أن مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب هو التحدي الواضح الذي يطرحه الانبعاث الثقافي والسياسي لباحة الحضارة الإسلامية "[iv].

ويتمثل العنوان البارز لهذه الأزمة الحضارية المعاصرة في هيمنة قانون أشرس من قانون الغاب، على العلاقات البشرية؛ والذي يقضي بإخضاع الأضعف لإرادة ومطامع الأقوى. ولقد بدأ اعتماد هذا القانون منذ أمد بعيد، عندما انطلق الغرب مجتاحا العالم في عملية احتلال وإبادة وسلب ونهب لم يسبق لها مثيل، بدأت باحتلال أمريكا ثم امتدت إلى غيرها من القارات، وعقب الحرب العالمية الثانية، اتخذ قانون الغاب هذا طابعا شرعيا عندما منحت الدول المنتصرة لنفسها حق الاعتراض وحق استصدار قرارات العدوان من مجلس الأمن. وأضحى قانون الغاب اليوم أشد شراسة ودموية عندما انفرد بالاستقواء على العالم أجمع، شعبان تاريخهما ملطخ بدماء الأنبياء والأبرياء، ألا وهما شعبا الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

وما عانته ولا زالت تعانيه الشعوب الإسلامية في فلسطين والعراق والبوسنة والشيشان وغيرها من إبادة ممنهجة تتحدى كل الأعراف والقيم الدينية والإنسانية[v]، إلا صورة لما يمكن أن يتعرض له كل شعب أعزل تجاوز الحدود التي تسمح بها الهيمنة الغربية عموما والصهيونية الأمريكية بشكل أخص .

و هذا الاستبداد الدولي الذي يمارسه الغرب بزعامة المركب الصهيوني الأمريكي، هو الذي يصادر حق المسلمين اليوم، في تقرير مصيرهم والتمتع بالسيادة الكاملة على ثرواتهم وقراراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بل هو الذي يقود بجشعه، البشرية جمعاء نحو الضياع الإنساني والبيئي.

يقول شيرج لاتوش في كتابه " مخاطر السوق الكوكبية marché planétaire Les dangers du " [vi] : إن تدمير البيئة من طرف السوق العالمية، جار على قدم وساق تحت حماية مؤسسات بروتون وودز . Bretton Woods ويتعلق الأمر بملاحظة عادية، تترجمها بشكل متعدد الأوجه الوقائع اليومية: وسائل الشركات متعددة الجنسية، وحركات نقل مواقع الإنتاج الكبرى، ...وإبادة هنود الأمازون، وتدمير الهويات الثقافية والصراعات الإثنية الناجمة عنها، والتواطؤ بين المتاجرين في المخدرات والسلطات العامة في معظم الدول، والقضاء الممنهج من طرف المنظمات الاقتصادية الدولية

(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك الأداءات الدولية) وحتى الهيئات الاقتصادية الوطنية، على آخر كوابح مرونة الأجور، وتفكيك أنظمة الحماية الاجتماعية في دول الشمال، واندثار الغابات، والتصحر، وموت المحيطات، ألخ....إننا نجد من وراء كل هذه الظواهر "يد" السوق الدولية. إن القوانين والفلسفة التي تلهم هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية، والتي بتأثيرها على مخيال قادة كوكبنا، تشكل الأساس الحالي الذي يعمل بمقتضاه الاقتصاد، هي في ذاتها منحرفة. فعلاوة على الظلم، وتضخم الفوارق الدولية، وتهديد الروابط الاجتماعية، فإنها تؤدي إلى تدمير البيئة في دول الشمال والجنوب على حد سواء، وإلى إحداث حالات تلوث شاملة ومقلقة ".

أساليب التطويق

يعتمد معسكر الصهيونية و رأس المال في مسعاه العدواني هذا ألوانا من أسباب التطويق والهيمنة. ففي الغالب يتعمد التطويق الاقتصادي من خلال تحكمه في مصادر الغذاء والدواء والتكنولوجيا، والتمويل الذي يتحول إلى ديون مكبلة تفقد الدول الخاضعة لبرامج التقويم الهيكلي، السيادة على قرارها الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي .

غير أن هذا المعسكر لن يتورع كذلك في ضرب حصار اقتصادي قاتل لمعاقبة المتمردين ؛ كما انه لا يستثني التدخل العسكري إما مباشرة وإما عن طريق وكلاء يمدهم بالعدة والعتاد.

غير أن أخطر وأنجع أشكال الهيمنة والذي يُعتمد على الدوام ، فيتمثل في التغريب الذي يطال مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .فمن حملة عالمية تستهدف علمنة المجال الاجتماعي من خلال قضية المرأة والأسرة، إلى ضغوط دولية لتعميم المنظومة اللبرالية في المجال الاقتصادي، إلى تعميم شكل الدولة القطرية المركزية وأشكال الممارسة السياسية الغربية، إلى خضوع الفن المعماري في البلاد الإسلامية إلى التصاميم الغربية، إلى هيمنة مفهوم الطب الغربي علما وممارسة وأدوية ... الخ. و لا شك أن الدول التي تكابد في جسدها قساوة الحصار على الأدوية تدرك الأهمية الاستراتيجية لقطاع الطب والصيدلة .

واخترق التغريب مفاهيمنا وعلومنا ومناهج بحثنا وطرق تربيتنا، بل وأساليب أكلنا وشربنا . والتطويق الثقافي أخطر، لأنه يؤدي في النهاية إلى الاستسلام الطوعي أو إنتاج مجتمع هجين، شكله

إسلامي، ومضمونه غربي. ولا يمكن لنهضة أن تتم على أسس ثقافية مستوردة .[vii]

هذا النزوع العدواني نتاج ثقافة

ولقد قلنا بأن أزمة عالم اليوم حضارية أو ثقافية لأن هذا المنحى العدواني الغربي ليس مجرد أخطاء أو انحرافات لأصحاب القرار هناك، إنه نتاج ثقافة نشئت عليها شعوب وأجيال بكاملها .

تتميز الثقافة الغربية بالعالمانية [viii] التي تعني فصل مختلف مناحي الحياة البشرية عن أية مرجعية دينية أو خلقية أو إنسانية، مما يؤدي إلى إسقاط كل قدسية عن الكائن البشري واعتباره مجرد شكل متطور من الموجودات الحية، لا حرمة له و لا خصوصية؛ فهو مجرد مادة استعمالية[ix] ينطبق عليه ما ينطبق على غيره من الموجودات التي يستعملها الإنسان.

وتؤدي العالمانية كذلك إلى انفصال مؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، عن بعضها البعض، بحيث تعمل كل واحدة منها وفق منطقها وقوانينها الخاصة الكامنة فيها، من دون الرجوع إلى قيم دينية أو خلقية أو إنسانية خارج ذاتها، وهذا ما ينتج النزعة النفعية الفجة و سياسة الكيل بمكيالين التي يندد بها المسلمون، والتي تعتبر حالة طبيعية في العقل الغربي .

وأول قطاعين تم تحريرهما من قيد الدين والأخلاق، كما يقول الدكتور عبد الوهاب المسيري، هما القطاع السياسي والاقتصادي. وبعدهما استقلت الفلسفة حيث ظهرت العقلانية التي أقصت كل عقيدة أو إيمان بالغيب أو مركزية خاصة للإنسان في بحثها عن الحقيقة. وتلا ذلك علمنة الأخلاق، حيث سادت الروح العملية "البرجماتية "، والإيمان بأن البقاء للأصلح ، وأن الدافع الوحيد للسلوك هو حب الذات؛ وتمت علمنة الأدب والجنس و الأسرة وغيرها من مميزات وممارسات الإنسان لتستقل عن القيم الأخلاقية وعن أي إحساس بالذنب أو الخطيئة، ولكي لا تخضع في النهاية إلا لمقاييس اللذة والمنفعة، ويتحول كل شئ في النهاية إلى مادة استعمالية يمكن توظيفها تجاريا ".

ومن خلال هذا التشكيل الثقافي للإنسان الغربي تتحدد علاقته مع غيره، فردا كان أم جماعة. فبدافع من هذه العقلية النفعية الفجة يستبيح الغرب كل وسيلة لتحقيق أطماعه، بما في ذلك الإبادات الجماعية كما مارسها في السابق في الأمريكيتين والمستعمرات، وكما مورست في البوسنة وتمارس في فلسطين

والعراق والشيشان وغيرها. فما لم تتغير هذه العقلية فلن يتردد الغرب في ضرب أية محاولة فعلية للنهوض في بلاد المسلمين.

وأي مسعى يطمح إلى نهضة تحرر الأمة وتعيد لها السيادة الفعلية على قرارها السياسي وثرواتها المختلفة وثقافتها الأصيلة، دون الانخراط في مشروع نضالي شامل يهدف - بالتعاون مع كل شرفاء ومقهوري هذا العالم- إلى تحرير الشعوب المستضعفة قاطبة من قبضة مراكز الهيمنة العالمية بكل ألوانها، لن يفضي في أحسن الأحوال إلا إلى حالة شبيهة بالاستقلال الصوري الذي أحرزته البلاد المستعمَرة عندما انخرطت منفردة، بعد الكفاح المسلح، في مفاوضات غير متكافئة مع المستعمِر الذي ما لبث أن يخرج من الباب حتى عاد من النافذة.

كيف يمكن إذن لحركة الإحياء الإسلامي أن تواجه هذه المعضلة الحضارية ؟

يتضح أولا مما ذكر أن المطلوب هو إحداث تحول ثقافي وحضاري شامل، محليا وعالميا؛ فلابد إذن للعمل الإسلامي المعاصر المتفاعل عن بصيرة مع التحديات المعاصرة أن يتجاوز التوجه السياسي الضيق الذي لا يرى مدخلا للإصلاح والتغيير إلا من خلال السلطة السياسية، لينخرط في عمل ذي بعد حضاري يعتبر الأمة بكاملها أساس التغيير.

وتجدر الإشارة بهذه المناسبة إلى ضرورة التمييز بين شكل الدولة القطرية الحديثة التي أنتجها الغرب والدولة في التصور الإسلامي .فإذا كانت الأولى تتميز بتقوية جانب جهاز الدولة الذي يتحكم في المجتمع من خلال مركزية القرار والتوجيه والمراقبة وامتلاك وسائل القمع ، فإن التصور الإسلامي ينزع إلى تقوية جانب المجتمع الذي يتولى من خلال علمائه ومؤسساته الأهلية الكثير من المهام الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

ولقد فرض الاستعمار على البلاد الإسلامية شكل الدولة الحديثة في صيغة مشوهة لإدامة التجزئة من جهة ، وتحطيم الأسس الثقافية للمجتمع وتعويضها بمفاهيم مشوهة ؛ تهدف أساسا إلى إدامة التبعية للمركز الاستعماري .

تستدعي هذه المواجهة الحضارية الشاملة العمل على ثلاثة محاور :

- العمل أولا على تطوير كفاءة الأمة داخلياً وعلى كل صعيد
- التعاون مع كل من يقف في وجه الطغيان العالمي وفي وجه الزحف المتواصل لرأس المال والغطرسة المتمادية للصهيونية .
- العمل من داخل الغرب نفسه للدفع في اتجاه تغيير القيم العلمانية التي تحكم سلوك الإنسان الغربي اليوم .

ما هي الواجبات العملية التي تمكن من الإنجاز على هذه المحاور الثلاثة ؟

يتضح أولا مما ذكر أن المطلوب هو إحداث تحول ثقافي وحضاري شامل، محليا وعالميا؛ وهذا يضع حركة النهوض الإسلامي أمام واجبات متنوعة ومتشعبة، لا يمكن أن يضطلع بها إلا المجتمع، بل والأمة برمتها وامتدادتها عبر ربوع العالم .

وباستعراض الواجبات المتعددة التي تحتاجها النهضة الإسلامية المنشودة، تتضح بجلاء أهمية وحيوية وضرورة العمل الجماعي الجمعوي:

١. الواجب التربوي:

ويهدف إلى تنشئة جيل جديد صادق الإيمان والتجرد، مدرك لدوره الحضاري المتمثل في إقامة الشهادة على الناس كافة ، والعامل له من خلال المبادرة الواعية الفاعلة وليس المنفعلة، و المتخلق بالسجايا الذي يتطلبها القيام بهذا الدور من رحمة بالناس كافة ، وخفض الجناح للمؤمنين ، وتضحية وقدرة على تجاوز المصالح الذاتية لاتخاذ المواقف المبدئية من مقاطعة وتضامن غيرها، عندما يتطلب الموقف ذلك.

ويعتبر المجتمع برمته الميدان الأساسي لهذه العملية التربوية. أما وسائلها فهي متعددة وتبدأ من رياض الأطفال والمدارس في المجال الخاص، وخطب الجمعة والمواعظ

٢. الواجب التعليمي :

نشير أولا إلى ضرورة إسهام مختلف المؤسسات والفعاليات الإسلامية في التقليص من مساحة

الأمية ، والتي تشمل في كثير من البلاد الإسلامية اكثر من ٥٠% من المواطنين، علما بأن النهضة والأمية لا يقترنان.

ثم لابد من بلورة منهج تعليمي متميز، يجمع بين الأصالة والمعاصرة يهدف إلى إخراج مسلم، بقدر ما هو مستوعب لأسس الشريعة، ومتشبع بعقيدة التوحيد ومتمسك بمقتضياتها، بقدر ما هو مستوعب لعلوم العصر ومتفاعل مع مستجداته. ومن أدوات هذا العمل المدارس والمعاهد والجامعات ـ

٣. الواجب الإعلامي:

يعتبر العمل الإعلامي من أكبر التحديات التي تواجه الصحوة الإسلامية، وأعقدها، لأنه يشمل : التربية ، والتوعية ، والتوجيه ، ودفع الشبهات عن الإسلام ، وتبليغ رسالته للناس كافة بوسائل متنوعة. وتشكل "المعلومات" في العصر الحالي المصدر الأساسي للقوة والنفوذ والهيمنة. فبقدر ما تتمكن الدول من جمع المعلومات ومعالجتها وإخراجها وبثها ، بقدر ما تتمكن من استشراف المستقبل واستباق الأحداث وخلق واقع اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي معين، يفرض نفسه على باقي الدول. وأخطر ما في الهجوم الإعلامي أنه يستهدف العقول والقلوب، وإذا سقطت هذه، فإن الحصون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ستسقط تباعا دون أدنى مقاومة. ولا يجهل أحد السيل الإعلامي العارم الذي يتعرض له العالم الإسلامي مثل ـ باقي دول العالم ـ من خلال القنوات الفضائية، وهو في معظمه عالماني المحتوى : ةهدفه الأساسي إنشاء إنسان بلا هوية ولا ضمير، يسهل استيعابه في مساحات الإنتاج أو الاستهلاك التي تخدم مصلحة من يتحكمون في عالم اليوم.

وإذا أضفنا إلى هذا ما سبق أن ذكرناه بخصوص تشويه صورة الإسلام عبر وسائل الإعلام ، يتبين لنا حجم التحدي الذي يواجه الصحوة الإسلامية في هذا المجال الخطير.

ويمكن إجمال الواجبات التي يجب القيام بها في هذا المجال كما يلي:

ـ **إنشاء مراكز للدراسات والبحوث**، تمكن من جمع المعلومات ومعالجتها، بهدف توعية الساحة الإسلامية بالمستجدات والمتغيرات، حتى يتمكن المسلمون من التعامل مع الواقع بموضوعية وبصيرة، تخرجهم من الحماسة إلى الاتزان، ومن الارتجالية والعشوائية إلى المنهجية والتخطيط.

- **إنشاء إعلام متعدد اللغات وأشكال التعبير** من قصة ورواية و مسرح وشعر ومحاضرة وغيرها؛ ومتنوع الأدوات ، من صحف ومجلات وكتب وإذاعة وتلفزيون، حتى يقوى على مواجهة الإعلام العالماني من جهة، ويصحح صورة الإسلام من جهة ثانية، ويربط المسلمين حيثما وجدوا على سطح المعمور بالأجواء الثقافية الإسلامية ، ويسهم في إعادة تشكيل عقولهم ووجدانهم .

- **الإدلاء بالرأي الإسلامي في الندوات التي تنظم عبر شبكة إنترنت:**

تعتبر شبكة إنترنت من المجالات الإعلامية التي تعرف حيوية فكرية كبرى حيث تتدارس مختلف المعضلات التي تؤرق الإنسانية اليوم. والمطلوب أن يبادر المتخصصون بالمساهمة في الندوات االتي تنظمها مختلف المؤسسات العلمية والإعلامية عبر الشبكة.

٤. واجب التجديد:

يفهم من حديث رسول الله ﷺ " **يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها** "، أن التجديد عملية دائمة ومستمرة . غير أنها عملية تحتاج اليوم إلى تخصصات متنوعة، من علوم شرعية وإنسانية خاصة، إضافة إلى مختلف العلوم الأخرى، بسبب الوضع المعقد والمتشابك الذي أصبح عليه عالم اليوم. **وهذا يستدعي:**

- **التجديد على المستوى الفني:**

ونقصد به بلورة المشروع الإسلامي العملي المعاصر في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتربية والقانون، والفنون وغيرها.

يجد المسلمون اليوم هوة سحيقة بين التطور الهائل الذي عرفته مختلف مجالات الفعل الإنساني والمحطة التي وقف عندها الإجتهاد، مما يجعل ٱستئناف العملية الاجتهادية صعبة جداً نظراً لغياب المسلمين ردحا طويلا من الزمن عن صناعة التاريخ، حيث أصبحت المبادرة في ذلك لغيرهم، ولما يمكن أن يلاقيه المجتهد المبدع من عموم الناس ومن غيره من العلماء.

لا شك أن واقعنا المعاصر يتطلب طفرة فكرية واضحة لردم الهوة الزمنية التي انقطع خلالها

الاجتهاد. لذا تتوقف هذه العملية على جملة من الإجراءات نجملها فيما يلي :

أ ـ مراجعة المناهج التي ابتكرها واعتمدها الأسبقون في اجتهاداتهم بغية الاهتداء بها لابتكار المنهج المناسب لظروفنا وواقعنا واحتياجاتنا .

ب ـ استيعاب الواقع في شموليته وجزئياته و" ديناميكيته " وتعقيداته ومآلاته ، بغية التعامل معه من منظور علمي، بعيدا عن الخيال والانفعال والأماني.

ج ـ صياغة واقتراح الحلول الإسلامية للأزمات التي تعاني منها بلاد المسلمين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وإخراجها مكتوبة للعموم.

وكلها واجبات تتوقف على عمل الفريق المتخصص.

قد يقول قائل: "إذا لم يكن بوسع المسلمين تطبيق هذه الحلول بحكم بعدهم عن موقع السلطة، فما الفائدة من هذا الجهد؟

لهذا العمل فوائد وأهداف متعددة:

أ ـ ردم هوة الفراغ الذي أحدثها وقف الاجتهاد ـ أو تقلصه ـ في المجال العام باستئناف عملية الاجتهاد من منطلقات ميدانية واقعية، حتى يحدث بذلك التراكم الفكري الذي سيشكل الذخيرة التي سينطلق منها في المستقبل من سيجتهد للتنفيذ العملي، مع الإشارة إلى إمكانية تبني بعض الاجتهادات الإسلامية ولو بشكل جزئي داخل البلاد الإسلامية وحتى خارجها.

ب ـ تعويد الناس عامة على التجديد حتى يتعاملوا معه بشكل إيجابي.

ج ـ تشجيع المجتهدين على الإبداع والنبوغ دون خشية ردود أفعال مناهضة.

وبهذا سيتشكل البديل الإسلامي تدريجيا وعلميا في هذه المجالات ويصير المشروع الإسلامي قادرا على الانخراط في المجال العام عمليا بمجرد ما يفسح له المجال للفعل.

٥. واجب مخاطبة الغرب:

لقد أصبح هذا البعد ضروري كما أسلفنا، بغية إيجاد تيار مساند للقضايا العادلة بصفة عامة وللإسلام بصفة أخص، في وسط الغربيين من جهة، وبغية إسهام المسلمين في إيجاد حلول للمشاكل العامة التي تعاني منها الإنسانية قاطبة، غير أن مبادرة التعارف والحوار والدعوة التي يقتضيها هذا الواجب تحتاج إلى تكوين خاص، غير التكوين المخصص للعمل الدعوى في بلاد المسلمين. **"ويحق للعالم الإسلامي اليوم ـ كما قال د. مراد هوفمان ـ أن يخجل من قلة العلماء المؤهلين لإقامة حوار مع الغرب* "**

فلا بد لمن سيتولى مخاطبة الغرب أن يكون على دراية بالثقافة والعقلية الغربية، ونقط التقائها وافتراقها مع الثقافة الإسلامية. وتتضح من هنا أهمية إنشاء مراكز للاستغراب تمكن من فهم هذا الغرب حتى نمسك بمفاتيح التأثير فيه.

٦. واجب عمارة الأرض:

تدفعنا التبعية إلى استيراد الكثير مما ينتجه غيرنا، من مواد وأشكال وتصاميم ومناهج نشأت في بيئة غير بيئتنا، ولأغراض غير أغراضنا، فعوض أن تفيدنا فإنها تعمق تبعيتنا وتقضي على تراث عريق وأصيل أنجزه أجدادنا، وتعطل حركة الإبداع والإنتاج المحلية المنطلقة من حاجياتنا الموضوعية والمعتمدة على إمكاناتنا ووسائلنا المحلية، مع ما يترتب عن هذا من متاعب اقتصادية، بل وأضرار بيئية أو صحية .

لذا يتوجب على المتخصصين في مختلف الميادين، أن يقتحموا ميدان الإنجاز الميداني ـ التدريجي طبعا ـ لكل ما يعبر عن الأصالة الحضارية الإسلامية، سواء تعلق الأمر بالفن المعماري، أو بفلسفة وأساليب التطبيب، أو بمناهج التعليم ، أو بالمعاملات الاقتصادية، أو بالمحافظة على البيئة، وما إلى ذلك من القضايا التي يمكن إنجازها على أرض الواقع .

سمات العمل الجمعوي الحضاري

يجب إذن على العمل الجمعوي الرامي إلى مواجهة التحدي الحضاري، أن يبتعد عن الحسابات السياسية الضيقة ، التي غالبا ما تؤثر المصلحة الحربية أو الفئوية الضيق، ليتجه نحو بناء الأمة عبر

المحاور الثلاثة المذكورة : **مقاومة التغريب والرفع من كفاءة الأمة، وبناء البديل الحضاري ميدانيا**. لذا وجب أن يتميز بالسمات الآتية.

- تقتضي مقاومة التغريب أن يقوم أي عمل جمعوي على علم واطلاع ووعي ، يجعلونه مدركا لطبيعة التحدي التغريبي المخل بالنهوض، في المجال الذي يعمل فيه، ومدركا في نفس الوقت لوجه الأصالة التي يجب عليه أن يعمل على إبرازه وترسيخه من خلال نشاطه. ويستدعي هدا المسعى عمقا في الإدراك و قسطا وافرا من الخيال المبدع والحس الفني المرهف حتى يبعث الأصالة من جديد بشكل جذاب يغري بالإقبال والاتباع.

●أما الرفع من كفاءة الأمة، فيقتضي القطع كلية مع العقلية المتحزبة التي غالبا ما تتسم بقصر النظر والانشداد إلى المصلحة الفئوية الآنية، التي لن تصب بالضرورة في المصلحة الكبرى للأمة. ومثال العمل الخيري يبرز ذلك بوضوح: فإذا كانت الاعتبارات السياسية أو الحزبية الضيقة هي التي تحكم هذا العمل الخيري، فسيعتمد المساعدة الخيرية العينية المباشرة التي تبقي المستفيد مرتبطا بالجهة المانحة، التي غالبا ما تتطلع من وراء عملها هذا إلى الاستفادة السياسية أو الفئوية من صوته الانتخابي أو من عضويته الحزبية. أما إذا كان الرفع من كفاءة الأمة هو الدافع لهذا العمل الخيري، فستركز أساسا على تحويل هذا المحتاج إلى منتج، إلا في حالات العجز التام عن الإنتاج طبعا ؛ وهكذا سيتوجه إلى البحث في إمكانية توفير عمل منتج للمحتاج القادر أكثر مما سيهتم بمنحه المساعدة العينية المباشرة التي غالبا ما تكرس مجتمع المساعفة واليد السفلى ، مما لا يساهم إطلاقا في الرفع من كفاءة الأمة .

ويتوقف الرفع من كفاءة الأمة على قدرة ابتكارية عالية تمكن من إيجاد وسائل وطرق أصيلة وذكية تساعد على تجاوز ما تعانيه الأمة من عجز وقصور .

● ويقتضي بناء البديل الحضاري الإسلامي ميدانيا، الوعي أولا بأن النهضة على أسس إسلامية متميزة تعيد للأمة أصالتها ومجدها وسيادتها، لن تتم عن طريق الطفرة، وإنما ستبنى بشكل متدرج ومتواصل في عملية تدافع مستمرة بين الأصالة والتغريب، وبين مصالح الأمة ومطامع غيرها ، وبين القبول والرفض من طرف الناس، إلى أن يعم الصالح ويندثر الزبد.

وأهم ما يتوقف عليه بناء هذا البديل الأصيل، هو التخصص؛ فهو الذي يمكن من الإدراك العلمي

والموضوعي للصيغة التي يجب أن يتخذها البديل الحضاري المعاصر في مختلف الميادين : السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والعلمية، محددا بالضبط ما ينبغي الاحتفاظ به مما هو قائم، وما يمكن تطويره ، وما تجب إزالته، وما يسعى إلى إضافته. لذا لابد للعمل الجمعوي أن يعتمد التخصص والاحتراف عوض التطفل والارتجالية، وأن يفتح ذراعيه لكافة طاقات المجتمع، وألا تحول بين مساهمتها الاعتبارات الحزبية الضيقة.

ولعل العمل من خلال التخصص ضمن مشاريع نهضوية محددة وواضحة تصب محصلتها النهائية في المصلحة العليا للأمة ، هو الذي سيحفز الكثير من طاقات المجتمع المتخصصة والفاعلة إلى المشاركة والبذل المادي والمعنوي والعملي.

ولا يمكن للعمل الحضاري أن ينجز بالشكل المطلوب إلا إذا توفرت الشروط الآتية :

ـ أن يتسع صدر القائمين عليه للاختلاف والتنوع، ليستجيب لألوان من التحديات، من جهة، ولينشئ الجو المنفتح المساعد على احتكاك مختلف الأفكار وتلاقحها، وهو جو ضروري لكل إبداع وتجديد. وسينأى طبعا عن التأحيد والتنميط الذي غالبا ما يمليها المنطق التحزبي.

ـ الابتعاد عن الانغلاق والحزبية التي تضعها التنظيمات المختلفة، والتي غالبا ما تفرز هيمنة فكرية لجهة معينة، أو وصاية خانقة تقف في وجه أي إبداع أو تجديد.

ـ اعتماد التخصص في مختلف المجالات، مما سيحقق الفعالية من جهة وسيستفيد من طاقة عموم المتخصصين.

ـ الاستمرارية عوضا عن الموسمية التي غالبا ما تمليها الاعتبارات السياسية. إذا كان الهدف هو الرفع من كفاءة الأمة ، فإن هذه الأخيرة في حاجة مستمرة إلى البذل والعطاء. ولهذا يجب أن يكون النهوض هو الهدف، ولا تتحول الأمة إلى مجرد وسيلة تستدعى عند الحاجة لخدمة أغراض فئوية ضيقة.

ـ الانفتاح على عموم الناس لتتحول القضية الإسلامية إلى حالة اجتماعية. والانفتاح على عموم الناس يتجافى مع الخطاب المزدوج، فلا بد من الوضوح والشفافية.

ولاشك أن المنخرط في عمل ذي بعد حضاري سيعتبر كل جهد جمعوي في الساحة مكملاً له وليس منافسا، مما سيستدعي الحرص على التعاون والتكامل بين مختلف الجهات، وخاصة أن تعدد الواجبات وتعقدها سيعجز اكثر من جهة.

ـ ولا بد في النهاية من الإشارة إلى أن الله جميل يحب الجمال؛ لذا ينبغي أن يحرص العمل الجمعوي على الجمالية لأنها تعتبر علامة بارزة في الحضارة الإسلامية ، حيث تشمل الشكل والقول والفعل .

---

[i] لوموند ديبلوماتيك لشهر ١٩٩٥/٦

[ii] Futuribles n° 41

[iii] L'homme mondial., Editions arléa,1996ص ١٢٤

[iv] 1995. L'Islamisme en face,Ed. La découverte

[v] خلال حرب الخليج لسنة ١٩٩١ قصفت قوات الولايات المتحدة عمدا بالعراق مصادر التزود بالماء الصالح، للشرب منتهكة بذلك اتفاقية جنيف حول قانون الحرب، كما أعلنت ذلك دراسة قام بها باحث جامعي أمريكي مؤخرا. لوموند ديبلوماتيك ٢٠٠٠/١٠

[vi] Paris : Presses de Sciences Po,1998 – (La bibliothèque du citoyen)

[vii] يتخوف البعض على سبيل المثال من أن يكون التحاق المملكة العربية السعودية بالمنظمة العالمية للتجارة مقدمة "للاجتياح الثقافي" فخلال المفاوضات مع الولايات المتحدة بهذا الخصوص، أثيرت قضايا متعلقة بالحريات الدينية وحقوق المرأة وحتى السينما. فلقد طالبت واشنطن العربية السعودية التي لا توجد بها دور للسينما، أن تسمح بفتحها." ـ عن ألان جريش Alain Gresh لوموند ديبلوماتيك أبريل ٢٠٠٠ ـ

[viii] العالمانية نسبة إلى "العالم" وليس إلى العلم؛ ولقد سماها كذلك الدكتور المسيري: الدنيوية

[ix] كما سماها الدكتور عبد الوهاب المسيري.

[*] د.مراد هوفمان.الإسلام عام ٢٠٠٠ .